

اضراب المزورين

Author: Ziyad Khalaf

السلطات المالية العراقية تخدع بعملية احتيال كبيرة

قدرت السلطات المالية العراقية الاموال المستحقة لوزارة المالية والتي فقدت منها من خلال تورط بعض الاشخاص بصورة رئيسية وذلك عن طريق تبديل العملة القديمة باخرى جديدة.

السلطات المالية قالت ان المشكلة بدأت عندما قامت الحكومة بالتساهل في اجراءات عملية فتح الحسابات المصرفية كخطوة في عملية تحرير الاقتصاد العراقي.

في زمن النظام السابق كانت هناك شروط صعبة لفتح اي حساب مصرفي حيث يحتاج الشخص الذي يروم فتح حساب الى شرط توفر كفيل او ضامن له والذي لم يعد هذا الشرط موجودا بعد شهر آيار 2003.

خلال فترة 3 اشهر واعتبارا من 15 تشرين الاول من عام 2003 , استطاع العراقيين ابدال العملة القديمة باخرى جديدة , حيث بدأت عملية الاحتيال عندما تم ايداع مبالغ ضخمة من العملة المزيفة للدينار القديم بأخر جديد.

قبل بداية عملية التبديل للدينار وفي الاول من تشرين الاول 2003 اعلنت السلطات المالية العراقية عملية تزيف وطبع ما قيمته 100 مليار دينار اي ما يعادل \$683000 الف دولار امريكي.

مسؤول في مصرف الرافدين المملوك للدولة اكد على وجود ما يقارب 3 مليار دينار من العملة المزورة تم تبديلها بالعملية الجديدة في قضية واحدة فقط.

وقال هذا المسؤول " هذه القضايا كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العراقي حيث كلفته خسارة اموال طائلة".

رئيس محكمة الجنايات في بغداد قال ان المحكمة قيد التحقيق الان في الكثير من هذه القضايا وهناك الكثير من الاشخاص وهم موظفين بدرجة امين صندوق سوف تتم مقاضاتهم الا ان المسألة معقدة جدا بسبب صعوبة التمييز بين العملة المزورة وغير المزورة.

ومن اخر القضايا التي تم البت بها هو الحكم على امينة صندوق بالسجن لمدة 10 سنوات بعد اعترافها بانها قد تقاضت عمولة من احد الزبائن لقاء فتح حساب جاري له بعملة مزيفة.

واضاف هذا القاضي بانه "من الصعب جدا تشخيص هذه القضايا حيث نحصل على المعلومات في مثل هذه القضايا من خلال التبليغات التي يقوم بها المواطنين العاديين او الموظفين الحكوميين"

الخبير الاقتصادي صباح الكاجي عزا انتشار الاحتيال المالي بسبب البيئة الفقيرة الرتيبة وقال " لا يوجد في العراق نشاط استثماري حقيقي وقانوني للاقتصاد العراقي".

المحاكم الجنائية تعمل الان مع لجنة النزاهة والتي اختصت بمعالجة قضايا الفساد الاداري بالتحقيق بقضايا الاحتيال.

المدير التنفيذي لمصرف الرافدين السيد ضياء خيون, قال بان البنك المركزي العراقي اصدر قبل عدة شهور تعليمات جديدة لردع المجرمين, حيث تتضمن هذه الجراءات املاء استثمارية يوضح فيها الشخص الذي يقوم بفتح حساب توفير مصدر الاموال التي يريد ايداعها.

مدير احد فروع مصرف الرافدين نفى استلام مصرفه لاية تعليمات من البنك المركزي بهذا الخصوص.

وقال " لقد تم مؤخرًا فتح حساب جاري لـ 500 مليون دينار عراقي ولم يسأل عن مصدر هذه الاموال".

زياد العجيلي : متدرب في معهد صحافة الحرب والسلام في بغداد

Location: Iraqi Kurdistan
Iraq

Source URL: <https://iwpr.net/ar/global-voices/dr-b-lmzwryn>